

المحاضرة (3): المعيار المحاسبي الدولي (1): عرض القوائم المالية

IAS (1): Presentation of Financial Statements

✓ الأهداف التعليمية:

- التعرف على هدف ونطاق المعيار (1) IAS.
- معرفة مكونات القوائم المالية.
- توضيح الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية.
- معرفة شكل ومحتوى القوائم المالية.
- بيان المعلومات واجبة الإفصاح بموجب المعيار (1) IAS.

1. النشأة:

تم إصدار معيار المحاسبة الدولي (1) "عرض القوائم المالية" سنة 1974، وقد تم إجراء آخر تعديل عليه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2007.

2. هدف المعيار:

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، والحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

3. النطاق:

- يغطي المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام، والمعدة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs.
- يستخدم هذا المعيار مصطلحات تناسب المنشآت الربحية، بما في ذلك المنشآت التجارية في القطاع العام.
- لا ينطبق هذا المعيار على هيكل ومحتوى القوائم المالية المرحلية المختصرة والتي يطبق عليها المعيار IAS 34 "القوائم المالية المرحلية".

4. الغرض من القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية عرضا منظما للمركز والأداء الماليين للمنشأة، فهي تهدف إلى توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء المالية والتدفقات النقدية للمنشأة، والتي تفيد شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية. وحتى تحقق القوائم المالية أهدافها يجب أن تتضمن: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصاريف بما في ذلك المكاسب والخسائر، مساهمات المالكين وتوزيع الحصص عليهم بصفتهم مالكين، التدفقات النقدية.

5. مكونات القوائم المالية:

✓ حسب المعيار (1): عرض القوائم المالية	✓ حسب النظام المحاسبي المالي SCF
← قائمة المركز المالي،	← الميزانية،
← قائمة الدخل،	← حساب النتائج،
← قائمة التدفقات النقدية،	← جدول سيولة الخزينة،
← قائمة التغيرات في حقوق الملكية،	← جدول تغير الأموال الخاصة،
← الإيضاحات.	← الملحق.

6. الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية:

✓ العرض العادل والامتثال للمعايير الإبلاغ المالي الدولية.	✓ تكرار إعداد التقارير.
✓ فرضية استمرارية المنشأة.	✓ المعلومات المقارنة.
✓ أهمية النسبية والتجميع.	✓ الاتساق في العرض.
✓ أساس الاستحقاق المحاسبي.	✓ التقاص.

7. هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام:

يجب أن تحتوي كل قائمة من القوائم الرئيسية على المعلومات التالية:

- عنوان القائمة واسم المنشأة المعدة لها.
- ما إذا كانت القوائم المالية تخص مشروع واحد أو مجموعة من المشاريع (قوائم موحدة).
- تاريخ انتهاء فترة إعداد القوائم المالية، أو الفترة الزمنية التي تغطيها هذه القوائم.
- عرض العملة المستخدمة في عرض القوائم (كما تم تعريفها في المعيار IAS 21).
- مستوى تجميع أو اختصار الأرقام (القيمة) في القوائم المالية.

1.7. قائمة المركز المالي (الميزانية):

وهي القائمة التي تظهر أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها في لحظة معينة. حيث يتطلب المعيار IAS 1 ما يلي:

- عند عرض أصول والتزامات المنشأة في الميزانية لا بد من تصنيفها إلى فئات منفصلة متداولة وغير متداولة (جارية وغير جارية)، باستثناء الحالة التي يكون فيها التصنيف حسب السيولة يوفر معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة.
- المنشأة ملزمة بالإفصاح عن الجزء الذي يتوقع استعادته (الأصول) أو تسويته (التزامات) بعد أكثر من 12 شهر، كأن تفصل الذمم المدينة التي تستحق السداد خلال 12 شهر عن المستحقة السداد بعد 12 شهر.

1.1.7. تصنيف الأصول (المتداولة وغير المتداولة):

يتطلب المعيار (IAS 1) تصنيف الأصل على أنه متداول عندما ينطبق عليه شرط من الشروط التالية:

- عندما تحتفظ المنشأة بالأصل بهدف تحصيله أو بيعه أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية.
 - عندما تكون الغاية الأساسية من احتفاظ المنشأة بالأصل هي المتاجرة به.
 - عندما يتوقع أن يتحقق الأصل (يتوقع بيعه) خلال 12 شهرا بعد فترة إعداد التقارير.
 - في حالة كون الأصل عبارة عن نقد أو نقد مكافئ وليس مقيد الاستخدام.
- على المنشأة تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، والتي تشمل الأصول الملموسة (تثبيبات عينية) وغير الملموسة (تثبيبات معنوية) والمالية (تثبيبات مالية) والتي تتصف بطبيعتها أنها طويلة الأجل.

2.1.7. تصنيف الالتزامات (المتداولة وغير المتداولة):

يتطلب المعيار (IAS 1) تصنيف الالتزام على أنه التزام متداول عندما تنطبق عليه إحدى الحالات التالية:

- عندما تتوقع تسويته خلال الدورة التشغيلية العادية له.
 - عندما يستحق التسوية خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.
 - عندما يحتفظ بالخصم بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
 - ليس للمنشأة الحق في تأجيل تسوية الالتزامات لأكثر من 12 شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية.
- على المنشأة تصنيف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة (خصوم غير جارية).

3.1.7. تصنيف بنود حقوق الملكية:

تمثل حقوق الملكية (حقوق المساهمين) قيمة ما يمتلك أصحاب المشروع من أصول المنشأة. وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل: رأس المال الأساسي، الأرباح المحتجزة، الاحتياطي الإجباري، أسهم الخزينة، التغير في القيمة العادلة لمحفظه الاستثمارات المالية المعدة للبيع، حقوق الأقلية.

2.7. قائمة الدخل (حساب النتائج):**■ قائمة الدخل:**

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة. حيث يتم عرض وتصنيف المصروفات حسب طبيعتها أو وظيفتها أيهما أفضل ويوفر معلومات ملائمة وموثوقة.

■ قائمة الدخل الشامل:

يمثل رقم إجمالي الدخل الشامل التغير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية الناجم عن عمليات وأحداث غير التغيرات الناجمة عن العمليات مع مالكي المنشأة بصفتهم مالكين (زيادة أو تخفيض رأس المال، توزيعات أرباح).

يجب أن تعرض قائمة الدخل الشامل ما يلي:

– بنود قائمة الدخل (إيرادات ومصروفات).

– بنود الدخل الشامل الآخر.

– الدخل الشامل للفترة = قيمة الربح أو الخسارة للفترة المالية + قيمة الدخل الشامل للفترة المالية.

▪ بنود الدخل الشامل الآخر:

تمثل بنود إيرادات ومصروفات لم يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSS وتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية، وتشمل:

– التغيرات في فائض إعادة التقييم (فائض إعادة تقييم الأصول الملموسة IAS 16 الأصول غير الملموسة IAS 38.

– الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعمليات أجنبية IAS 21.

– إعادة قياس خطط المنافع المحددة بموجب IAS 19 "منافع الموظفين".

– الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الأصول المالية المتوفرة للبيع.

– ربح أو خسارة الجزء الفعال من تحوط التدفقات النقدية بموجب IAS 39.

– مبلغ التغير في القيمة العادلة الذي يرجع للتغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة IFRS 9.

▪ عرض قائمة الدخل:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS 1 عرض كافة بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة إما:

✓ في قائمة واحدة وهي قائمة الدخل الشامل (وتسمى أيضا قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر). أو

✓ عرض قائمتين منفصلتين هما: قائمة الدخل بشكل منفصل تليها قائمة الدخل الشامل (تشمل رقم ربح أو

خسارة الفترة (لا تعرض بنود الإيرادات والمصروفات) تليه مكونات الدخل الشامل الآخر).

▪ شكل قائمة الدخل الشامل:

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في 31.12. N	
XX XX	بنود الإيرادات
	بنود المصروفات
A	نتيجة الفترة المالية
XX XX	بنود الدخل الشامل الآخر: فائض إعادة التقييم الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ...
B	الدخل الشامل الآخر للفترة:
A + B = C	إجمالي الدخل الشامل للفترة

3.7. قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

تبين قائمة التدفقات النقدية المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة، وقد صنف معيار المحاسبة الدولي هذه التدفقات إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، تدفقات من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات من الأنشطة التمويلية، وتهدف هذه القائمة إلى تزويد مستخدميها بمعلومات تفيد في تقييم قدرة المنشأة على توليد النقد والنقد المكافئ، وحاجة المنشأة للاستفادة من التدفقات النقدية من مختلف أنشطتها. ونظرا لأهمية هذه القائمة خصصت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار محاسبي خاص بها وهو المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 " قائمة التدفقات النقدية "، سنتطرق إليه لاحقا.

4.7. قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول تغير الأموال الخاصة):

تعرض هذه القائمة عن فترة معينة كل التغيرات في حقوق الملكية، أو التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر نتيجة عمليات مع أصحاب حقوق الملكية كمارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين. يجب على المنشأة عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية بحيث تفصح هذه القائمة على:

- إجمالي الدخل الشامل للفترة مع تفصيل المبالغ المتعلقة بمالكي الشركة الأم والمبالغ التي تعود إلى حقوق الأقلية.
- آثار تطبيق بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي المعترف بها بموجب IAS 8، وذلك على كل بنود حقوق الملكية.
- تغيرات الأرباح والخسائر، تغيرات كل بند من بنود الدخل الشامل، زيادة أو تخفيض رأس المال.

5.7. الإيضاحات (الملحق):

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، فهي تساعد في فهم هذه القوائم، وتوضح المعلومات المدرجة في القوائم والتي تتطلب تفسيراً من خلال عمل إشارات مرجعية لها، وأيضا توضيح المعلومات الوصفية التي يصعب إدراجها في القوائم. ومن الأمثلة عن طبيعة المعلومات التي تعرض في الإيضاحات ما يلي:

- الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع تبيان الأسباب.
- المطالبات على أصول المنشأة وترتيبها حسب أولويتها.
- بيان القيود على توزيعات الأرباح على المساهمين.
- وصف علاقة المنشأة مع الأطراف الأخرى، وطبيعة العقود المبرمة.
- طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وتأثيرها المالي.

8. المعلومات الواجبة الإفصاح في القوائم المالية:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS 1 الإفصاح عن عدة معلومات في صلب كل قائمة من القوائم المالية، وقد حدد الحد الأدنى من المعلومات الواجبة الإفصاح والشكل الذي يجب أن تعرض به، وفي هذا الإطار تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية"، حيث يلزم المؤسسات الاقتصادية بالجزائر

بتقديم الكشوف المالية التي تتشابه في الشكل القانوني والمحتوى (الحد الأدنى من المعلومات الواجبة الإفصاح) مع القوائم المالية السابقة الذكر.

وبالتالي سيتم تقديم الكشوف المالية (القوائم المالية) وفق (SCF)، وهذا حتى نشير إلى حالة الجزائر وتوجهها نحو معايير المحاسبة الدولية.

القوائم المالية (الكشوف المالية) التالية مصدرها: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25.03.2009، تتضمن القرار الوزاري المؤرخ في 26.07.2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N - 1 صافي	N صافي	N اهتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيبات معنوية تثبيبات عينية أراضي مبان تثبيبات عينية أخرى تثبيبات ممنوح امتيازها تثبيبات يجري إنجازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ماشابها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ماشابها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N -1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة الجمع (1))
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون و حسابات ملحقة
			ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من إلى

N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		1 - إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
		2 - استهلاك السنة المالية
		3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
		4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استثناف عن خسائر القيمة و المؤونات
		5 - النتيجة العملياتية المنتوجات المالية الأعباء المالية
		6 - النتيجة المالية
		7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		9 - النتيجة غير العادية
		10 - النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
		11 - النتيجة الصافية للمجموع الدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من إلى.....

مثلا

N - 1	N	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال</p> <p>كلفة المبيعات</p> <p>هامش الربح الإجمالي</p> <p>منتجات أخرى عملياتية</p> <p>التكاليف التجارية</p> <p>الأعباء الإدارية</p> <p>أعباء أخرى عملياتية</p> <p>النتيجة العملياتية</p> <p>تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة</p> <p>(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)</p> <p>منتجات مالية</p> <p>الأعباء المالية</p> <p>النتيجة العادية قبل الضريبة</p> <p>الضرائب الواجبة على النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)</p> <p>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p> <p>الأعباء غير العادية</p> <p>المنتجات غير عادية</p> <p>النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)</p> <p>النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</p> <p>منها حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>حصة المجمع (1)</p>

جدول تغير الأموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال الشركة	ملاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

1- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية

يشتمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد
والطرق المحاسبية متى كانت هامة :

(أ) مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير. كل
مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها وتبريرها.

(ب) بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف
فصول الكشوف المالية ولاسيما :

* في مجال تقييم اهتلاكات العناصر العينية
والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية،

* في مجال تقييم سندات المساهمة المناسبة
لاحتيازات ما لا يقل عن 20 % من رأس المال،

* في مجال تقييم الأرصدة،

* في مجال تقييم ومتابعة المخزونات،

* في مجال تقييم الأصول والخصوم، في حالة
مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية.

(ج) الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو
الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في
عملية ما.

(د) تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو
عمليات إعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات المرقمة
الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة.

(هـ) التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية
الممارسة من أجل الحصول على تخفيفات جبائية.

(و) تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو
التنظيم موضع التنفيذ: تبرير هذه التغييرات،
التأثير في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة
المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة، طريقة
الإدراج في المحاسبة.

(ز) بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة
مصححة خلال السنة المالية: طبيعتها، وتأثيرها في
حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات،
 وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة
بالسنة المالية السابقة (حساب نموذج).

الفصل 8

محتوى ملحق الكشوف المالية

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف
المالية. وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل
للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما
اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.

تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس
المبادئ وحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق
الأخرى التي تشكل منها الكشوف المالية.

بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من
الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق
الأخرى للكشوف المالية.

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط
الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية
أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف
المالية :

1- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك
المحاسبة وإعداد كشوف مالية،

2- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن
للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة
 وجدول تغير الأموال الخاصة،

3- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة،
والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل
أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها،

4- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص
بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة
وفية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد
المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق :

- الطابع الملائم للإعلام،

- أهميته النسبية.

وفعلا فإن الملحق يجب ألا يشتمل إلا على
المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد
تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات
المؤسسة ووضعتها المالية ونتيجتها.